الرئيس التنفيذي لشركة «نفط الكويت» عماد سلطان: 444 مليون قدم مكعبة إنتاج الغاز غير المصاحب

اكتشافات نفطية بالجملة.. و100٪ زيادة في إنتاج الغاز «الحر»

- أعلى مستويات تصدير للنفط الخام الكويتي في يوم واحد عند 7,3 ملايين برميل
- حفر 440 بئرا.. 60٪ منها تقليدية والباقي آبار حقن ونفط ثقيل واستكشافية
- رفع نسب حقن المياه إلى 550 ألف برميل يوميا.. ارتفاعا من 180 ألف برميل
- إبرام عقود الحفر لتحقيق زيادة كبيرة في عدد المنصات خلال العامين الحالي والمقبل

أحمد مغربي

عماد سلطان

كشف الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت عماد سلطان ان متوسط إنتاج الغاز الحر غير المصاحب بلغ 444 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا خلال 2019/2018، بزيادة بلغت 100٪ مقارنة بالسنة الماضية حيث تم تشغيل عدة مرافق بكامل القدرة الإنتاجية.

وذكر سلطان ان «نفط الكويت» حققت اكتشافات جديدة في بحيث وبحري ـ فرس السفلي، كما حققت اكتشافات جديدة للنفط الخفيف في أم روس، ركسة وبرقان، وبالإضافة إلى ذلك تم تحويل 3 مكامن إلى فرق تطوير الحقول، وهي الصابرية ـ رتاوى، بحره ـ مودود، وبحره برقان. هذا، وقد شارفت 3 برامج اختبار زلزالي على الاكتمال، كما أن العمل جار على تنفيذ البرنامج الزلزالي في المنطقة الفرعية لغرب الكويت، وتجري عمليات الحفر في بحره على قدم وساق بهدف تبكير الاستفادة من كل تلك الاحتياطيات.

وذكر سلطان انه من الإنجازات المهمة التي حققتها «نفط الكويت» مؤخرا تحقيق مستوى 30 ألف برميل نفط يوميا من الإنتاج من مكمن مناقيش في حقل برقان، وهو أعلى مستوى له منذ 1983، كما حققت عمليات التصدير أعلى مستويات تصدير للنفط الخام في يوم واحد وهو 7,3 ملايين برميل نفط يوميا في شهر أبريل 2018، وقد تم اختيار KwIDF في شمال الكويت كأحد المرشحين في المرحلة النهائية لجائزة «أفضل تحول رقمي» التي تمنحها مجلة «وورلد أويل» لسنة 2018.

وذكر سلطان في الموجز الإخباري الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه ان عدد منصات الحفر في الشركة بلغ 108 منصات في نهاية 2019/2018، وقد تمكنت مجموعات الحفر والعقود خلال العام الماضي من إبرام عدد من العقود المهمة في مجال الحفر، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنصات خلال السنتين الحالية والقادمة، وقد بلغ عدد الآبار التي تم حفرها خلال العام الماضي 440 بئرا، شكلت الآبار التقليدية المنتجة نسبة 60٪ منها بينما شملت النسبة المتبقية آبار الحقن وآبار النفط الثقيل وآبارا استكشافية وآبار التصريف.

اكتشافات جديدة

وأشار سلطان الى ان كمية غاز الشعلة كانت أعلى بنسبة 2,74٪ من المعدل المسموح به وذلك نتيجة لأنشطة تثبيت الإنتاج في مرافق الـ JPF الجديدة (خلال المراحل الأولية لتشغيلها) ولعمليات إيقاف التشغيل لمرافق الـ AGRP خلال العام بالإضافة إلى أنشطة صيانة وحدة استرجاع الكبريت.

وقال سلطان ان سنة 2019/2018 كانت حافلة بالتحديات بالنسبة لشركة نفط الكويت وبالنسبة للصناعة النفطية بشكل عام، علما ان معظم الشركات النفطية تواجه المصاعب ذاتها التي نواجهها يوميا والتي تتمثل في المحافظة على معدلات الإنتاج وزيادتها، وتدارك التأخير في إتمام المشاريع الرأسمالية، تلبية متطلبات التوريد بشكل مرن وسريع، تطبيق التكنولوجيا الجديدة، وغيرها من التحديات، بيد أن شركة نفط الكويت تواصل التقدم بخطى واثقة لتجاوز تلك المعوقات، وذلك بفضل تفاني وحرص موظفيها ومقاوليها والتزامهم الراسخ باستراتيجية 2040.

وأشار الى ان «نفط الكويت» تبذل جهودا متواصلة لتحسين القدرة الإنتاجية، وقد اتخذنا خلال العام الماضي المزيد من الخطوات باتجاه تحقيق أهداف الإنتاج، كتشكيل لجنة تحسين وضمان الإنتاج والتي تسعى إلى زيادة القدرة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل لمنصات الحفر والإصلاح.

وذكر ان مجموعة الحفر نجحت في تسريع وصول منصات الحفر والإصلاح (والتي يتوقع وصولها اعتبارا من شهر يونيو 2019)، وقد تم كذلك إنشاء مركز مراقبة الآبار لتفادي حالات الإيقاف غير المخططة للعمليات ولإطالة فترة الحياة التشغيلية للمضخات الكهربائية الغاطسة، الأمر الذي ساعد على زيادة الإنتاج إلى أقصى درجة ممكنة بالتعاون مع فرق تطوير الحقول.

مشاريع مناولة المياه

وأضاف سلطان: «يجري تسريع مشاريع مناولة المياه في شمال الكويت وجنوب شرق الكويت وغرب الكويت، بهدف تحقيق أكبر إنتاج ممكن وأفضل إدارة ممكنة للمكامن، فعلى سبيل المثال، تم البدء في تشغيل محطة معالجة وحقن مياه المجاري، الأمر الذي رفع نسب عمليات الحقن بـ 180 ألف برميل من المياه المحقونة يوميا وستصل هذه النسبة قريبا إلى 550 ألف برميل».

وعلى صعيد متصل، ذكر سلطان ان منطقة شمال الكويت حققت نسبة 1,114 ألف برميل من المياه المحقونة يوميا وهو الهدف المقرر لعملية الحقن وذلك نتيجة لبدء التشغيل الجزئي لمرفق EWPh2، كما أدى تشغيل مرفق المياه في منطقة جنوب شرق الكويت لمركزي التجميع GA_01 وGC_02 إلى زيادة طاقة مناولة المياه من 120 إلى 270 ألف برميل من المياه المحقونة يوميا.

أداء مختلط

وبالنسبة لأداء الشركة في مجال الصحة والأمن والسلامة والبيئة خلال 2019/2018 ذكر سلطان ان الأداء كان مختلطا، فللأسف كانت هناك 7 حالات إصابة أدت إلى الوفاة عبر مختلف العمليات، وبلغ معدل خسارة الوقت الناتج عن الإصابات (LTIFR) 0,026 وهو أعلى معدل منذ 2016/2015.

ويجدر هنا التذكير بأن سلامة الموظفين والمقاولين هي الأولوية القصوى بالنسبة للشركة، وأنه من الضرورة القصوى العمل على تعزيز هذا المفهوم في أعمالنا اليومية من خلال توخي الحذر وأخذ الحيطة والتفكير المسبق في كل العواقب المحتملة للأنشطة قبل القيام بها، وفي المقابل كانت هناك بعض المؤشرات الإيجابية كانخفاض كمية الانسكاب بنسبة 55٪ عما كانت عليه في السنة السابقة لتصل إلى 243 برميلا، الأمر الذي يدل بوضوح على مدى التزام شركة نفط الكويت بالعمليات الفعالة والآمنة.

وفي حين أن هناك مجالا لتحسين بعض النتائج التي حققتها شركة نفط الكويت باتجاه تحقيق أهدافها المرجوة، إلا أنني أرى مستقبلا مشرقا أمام الشركة، فنحن نحظى بدعم ثابت ومستمر من مؤسسة البترول الكويتية، كما أن المشاريع الطموحة الجاري تنفيذها حاليا ستؤدي بإذن الله تعالى إلى تعزيز وتنمية الإنتاج في المستقبل، علما بأن مفتاح نجاح شركة نفط الكويت هو التنفيذ الفعال لخططنا والتنسيق والتواؤم ما بيننا لضمان الالتزام بالمواعيد، ومن هذا المنطلق أتوقع أن تتميز السنة القادمة بدرجة عالية من السلامة والازدهار.

من شأنها إثراء أي نشاط تشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة

«رواد الأعمال»: تعديلات قانون المناقصات نقلة نوعية للاقتصاد

طارق عرابي

أكد عدد من المشاركين في المؤتمر الصحافي الذي أقامه اتحاد رواد الأعمال الكويتي مساء أمس الاول، بمناسبة إقرار تعديلات قانون المناقصات العامة، على أن التعديلات الأخيرة تعد نقلة نوعية بالاقتصاد الكويتي ككل.

وفي هذا الخصوص، قال عضو مجموعة رواد الأعمال، عبدالله العجمي ان إقرار التعديلات ليس الخطوة الأخيرة إذ سيعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الجهاز المركزي للمناقصات على تعديل اللائحة التنفيذية القديمة لقانون المناقصات لتتواءم مع التعديلات الأخيرة ليباشر بعدها المبادرون حقوقهم.

وأضاف انه بعد تعديل اللائحة ونشرها في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، ستقوم وزارة المالية من خلال قطاع نظم الشراء بإصدار تعميم لكل الجهات الحكومية، للعمل من خلاله على تحقيق مكتسبات المبادرين في القانون المعدل، خصوصا أن كل الجهات الحكومية مطالبة بتنفيذ ما جاء في تعاميم وزارة المالية والتي تنظم إجراءات الشراء المباشر لطلبات الشراء التي تقل عن 5000 دينار ولا تتجاوز 75 ألفا بالإضافة إلى ان الجهات الحكومية مطالبة بأخذ موافقة وزارة المالية قبل طرح أي ممارسة أو مناقصة للوقوف على مدى توافر الاعتمادات المالية المخصصة لها في إطار عملية الرقابة المسبقة.

وأشار إلى أن هناك فرصة نتجت من التعديلات من شأنها إثراء أي نشاط تشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في السجل الوطني، إذ إن هناك يوميا أوامر شراء حكومية بقيم تصل إلى 5 آلاف دينار.

ولفت إلى أن حقوق المبادرين مضمونة إذ ان الشركات ستصبح ملزمة بتقديم براءة ذمة من الصندوق الوطني تفيد بالتزامها بالنسب الممنوحة للمبادرين، مبينا ان تلك البراءة مشابهة لبراءة الذمة الضريبية التي تمنح من وزارة المالية.

وأشار إلى أن الممارسات ونسب المناقصات ستطرح على المبادرين فقط من خلال برنامج أعده صندوق المشروعات، وهو ما يوجب على كل المبادرين المولين وغير المولين من الصندوق سرعة ترتيب أوضاعهم والمبادرة بالتسجيل في السجل الوطني. ولفت الى أن مجموعة رواد الأعمال تعمل على مشروعات قوانين أخرى مع الأجهزة المعنية بالدولة ومن بينها التأمينات الاجتماعية للباب الخامس، وكذلك علاوة مبادرين لتمييزهم عن غيرهم ودفع الشباب للدخول في سوق العمل بالقطاع الخاص من أجل المساهمة في القضاء على البطالة وسط توقعات بتخرج الآلاف خلال السنوات القليلة المقبلة، وتحفيز الموظفين على ترك القطاع الحكومي والبدء في العمل الخاص.

وشدد على ان الخريجين الجدد باتت لديهم فرصة كبيرة لبدء نشاطهم الخاص بعد إقرار التعديلات، حيث يمكنهم التسجيل بالباب الخامس وبدء نشاطهم والتعاقد مع الجهات الحكومية المختلفة.

ولفت إلى توجه مجموعة رواد الأعمال للمطالبة بإقرار تأمين للمبادرين على أنشطتهم بما يسمح لهم بالعمل بأريحية وسط ضمانات تضمن حمايتهم من أخطار وتقلبات السوق، ليتمكنوا من العمل في جو آمن.

ميزة خاصة

من جانبه، تناول عضو اتحاد رواد الأعمال، سعيد المانع أبرز الجوانب الفنية للتعديلات على القانون، مؤكدا ان الخطوة الأولى التي يجب على المبادرين الانتباه إليها هي ضرورة التسجيل في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لصندوق المشروعات، سواء كان المشروع ممولا أو غير ممول من الصندوق، إذ ان التسجيل يعد الخطوة الأساسية والأهم للاستفادة من التعديلات التي أقرت، خصوصا ان هناك معايير محددة في ذلك الجانب.

وأشار إلى أن التعديلات دفعت بإضافة عضو جديد يمثل المشروعات الصغيرة في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات، من صندوق المشروعات، وكذلك عضو آخر في لجنة التصنيف.

ولفت إلى أن التعديلات أعطت ميزة خاصة للمشروعات من خلال تخصيص الممارسات الحكومية التي تقل عن 75 ألف دينار للمبادرين ليتولوا زمامها، إذ سيتم طرحها بالتنسيق مع الصندوق، حيث ستتحول جميعها إليه.

ولفت إلى أن الممارسات التي تفوق قيمتها 75 ألف دينار ستطرح على المبادرين بأفضلية سعر بنسبة 20٪، ترجح خلالها كفة المفاضلة لصالح المبادر.

وتطرق إلى إلزام مؤسسة البترول وشركاتها التابعة، بتأهيل المبادرين عبر استحداث مادة خاصة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع النفطي.

ولفت إلى أن التعديلات فتحت المجال واسعا أمام المبادرين لدخول عالم المال والأعمال من باب واسع واكتساب خبرات الكبار في السوق، عبر إلزام الشركات الكبرى بتخصيص 10٪ من الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى صندوق المشروعات وهو ما يخلق حالة من التكامل ينشدها التحول الاقتصادي، ناهيك عن أفضلية المنتج المحلي الصنع بالكامل بنسبة 20٪.

جهود 18 شهراً

من جهتها، قالت عضو اتحاد رواد الأعمال، دلال الأنبعي، إن سمو الأمير هو الداعم الأول لرواد الأعمال بالكويت، وأن رؤيته السامية تعد المحرك الرئيسي لما وصل إليه رواد الأعمال من مكتسبات في الوقت الحالي.

وأكدت الأنبعي أن إقرار تعديلات قانون المناقصات العامة، جاء نتاج جهود اتحاد رواد الأعمال مع العديد من الأجهزة الحكومية المعنية بذلك الأمر على مدار 18 شهرا.

ولفتت الأنبعي إلى أن إقرار تعديلات قانون المناقصات من شأنها وضع رواد الأعمال على الطريق الذي يدفع أنشطتهم للتطور والنمو، لتشكل لاعبا أساسيا في التحول الاقتصادي بالكويت من دولة نفطية أحادية الإيراد، إلى اقتصاد متنوع ومستدام تلعب فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي.

وأكدت الأنبعي ان أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يستطيعون المساهمة في تنفيذ الخطط الاقتصادية بالدولة كل حسب القطاع الذي يعمل فيه، وصولا إلى قدرتهم على تولي مهام في مشاريع الحزر.

وعددت الأنبعي الفوائد التي تتحقق من تعديلات المناقصات، اذ ستساهم في القضاء على البطالة، حيث ستشجع كل الراغبين في الحصول على فرص وظيفية ليصبحوا أصحاب أعمال لها فرص للنمو لتصبح كيانات اقتصادية كبرى مستقبلا، ناهيك عن رفع مستوى دخل الفرد بالكويت وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على قضية القروض وغيرها من المشكلات.

احتلت المركز 119 عالمياً على قائمة «ميرسر»

الكويت السابعة خليجياً في كلفة معيشة الوافدين

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز السابع بين المدن الخليجية والمركز 119 عالميا على قائمة شركة الاستشارات «ميرسر» لأغلى المدن في العالم من حيث غلاء المعيشة بالنسبة للمغتربين المقيمين فيها والتي ضمت 209 دول، فيما حلت دبي في المركز الاول خليجيا وعربيا و21 عالميا، وتلتها ابوظبي في المركز الثاني عربيا وخليجيا و33 عالميا، ثم مدينة الرياض في المركز الثالث عربيا، وخليجيا في الترتيب 35، ثم العاصمة البحرينية المنامة في المركز الرابع على مستوى دول الخليج و57 عالميا، تليها مسقط في الترتيب الخامس خليجيا و103 عالميا، ثم مدينة الدوحة في المركز السادس على مستوى دول التعاون و115 عالميا، واخيرا مدينة الكويت في المركز السابع خليجيا و119 عالميا.

وجاءت مدن عربية في مراكز متباينة على القائمة تصدرتها بيروت في المركز 53 عالميا، ثم العاصمة الأردنية عمان في المركز 75، والدار البيضاء في المركز 123، ثم الرباط والقاهرة وتونس في المراكز 160 و166 و209. وقالت الشركة التي اعدت التصنيف انه تم اختيار هونغ كونغ كأغلى مدينة في العالم للمغتربين للعام الثاني على التوالي، وفقا لتقرير الشركة السنوي الذي اشار الى ان آسيا شاركت في القائمة بثماني مدن من اصل 10 مدن تم ذكرها في مسح تكلفة المعيشة مقارنة مع 6 مدن في قائمة 2018، وجاءت طوكيو في المرتبة الثانية، تليها سنغافورة وسيئول وزيورخ وشنغهاي.

وقالت الشركة ان التصنيف شمل 209 مدن حول العالم، حيث يقيس التكلفة النسبية لأكثر من 200 عنصر في كل موقع، بما في ذلك الإسكان والنقل والطعام والملابس والسلع المنزلية والترفيه. ويهدف ذلك إلى مساعدة الشركات متعددة الجنسيات والحكومات في تحديد حزم التعويضات للعمال الأجانب المهرة الذين يرسلونهم أو يوظفونهم في الخارج. وتستخدم مدينة نيويورك التي حلت في المركز التاسع عالميا، كقاعدة لجميع المقارنات، ويتم قياس تحركات العملات مقابل الدولار الأميركي.

وأوضحت الشركة أن حركة العملات وسوق الإسكان القوي في آسيا أثرا على التصنيف العالمي، في حين ارتفعت عدة مدن في الولايات المتحدة في التصنيف العالمي بسبب قوة الدولار، قفزت نيويورك أربعة مراكز لتحتل المركز التاسع، بينما احتلت سان فرانسيسكو ولوس انجيليس المركزين 16 و18 على التوالي. وتراجع العديد من المدن الأوروبية في التصنيف العالمي مع ضعف العملات المحلية مقابل الدولار، وليس بسبب المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية، والحرب التجارية المتصاعدة وعدم الارتياح البريطاني.

واشارت الشركة الى تراجع لندن لأربعة مراكز لتحتل المرتبة 23، فيما احتلت باريس المرتبة 47، وتراجعت المدن الألمانية برلين ودوسلدورف وشتوتغارت بشكل كبير.

وكانت مدينة عشق آباد، عاصمة تركمانستان، اكثر مدن العالم قفزة الى الاعلى بواقع 36 نقطة لتحتل المركز السابع نتيجة لنقص العملة والسلع المستوردة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وفقا للدراسة.